اقتصاد

«غرف الزراعة» بالتعاون مع «مشروعي»:

استيراد أبقار محسنة إنتاج الواحدة ١٠ أطنان حليب في العام

| الوطن

بعد غياب استمر نحو ٢٩ عاماً سيتم إدخال أبقار محسنة إلى البلد ضمن بنود الاتفاقية الموقعة بين اتحاد الغرف الزراعية السورية وبرنامج «مشروعي» في الأمانة السورية للتنمية، حيث سيتم استيراد أبقار بكاكير محسنة أوروبية المنشأ نوع «فيرزيات – هولشتاني».

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو بأنه ورغم ظروف الحرب والأزمة وانقطاع استمر منذ العام ١٩٨٦ حتى تاريخه، نجحت الجهود المبذولة وفق الاتفاقية الموقعة مع الأمانة السورية للتنمية في شهر آب من العام ٢٠١٤، والتي تستمر لمدة ثلاث سنوات، موضحاً بأنه منذ توقيع الاتفاقية بدأ العمل على خطة استيراد الأبقار المحسنة، وقد تكللت جهود الطرفين أخيراً بالنجاح وسيتم إدخال الدفعة الأولى من الأبقار وهي ٢٠٠ رأس بقرة، على أن يتم إدخال باقي العدد المتفق عليه ضمن مراحل يتم الاتفاق عليها.

وأشار كشتو إلى أن متوسط إنتاج البقرة الواحدة يصل إلى ١٠ أطنان حليب في العام الواحد، وستكلف البقرة الواحدة ٨٠٠ ألف ليرة سورية، وسوف يتم الاكتتاب عليها لدى مكاتب اتحاد غرف الزراعة في المحافظات وتوزع الأبقار على المربين الذين يتم اختيارهم بعد إغلاق باب الاكتتاب، ومن ثم يتم التوزيع من خلال قروض ميسرة من دون فوائد مع توفير خدمات الرعاية البيطرية والزيارات الدورية لمتابعة عملية التربية وبعد تقديم الدورات التدريبية اللازمة لتأهيل المربين حيث يتم تطوير منظومة العمل وخلق القيم المضافة بتصنيع وتطوير المنتجات ومشتقات الحليب لتتكامل حلقة الإنتاج بما يضمن نجاح المشروع وخلق فرص عمل وتقديم الدعم والتدريب اللازم.

وحسبما تنص الاتفاقية ما بين اتحاد غرف الزراعة السورية والأمانة السورية للتنمية سيتم توثيق التعاون بينهما في النشاطات والفعاليات ذات الاهتمام المشترك وخاصة في مجال تحسين الإنتاج الزراعي ودعم الثروة الحيوانية ورفع مستوى الدخل وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الجدير ذكره بأن برنامج «مشروعي» من برامج الأمانة السورية للتنمية وقد بدأ في العام ٢٠١١ ويهدف إلى دعم التجمعات السكانية ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية، من خلال تقديم قروض في المجتمعات الريفية عبر صناديق محلية بإدارة فرق عمل يختارها المجتمع المحلي وأصحاب القروض، وتحدد هذه الفرق المستفيدين من قروض الصناديق حسب الأولوية والحاجة في كل منطقة، ليتمكن كل مستفيد من إدارة مشروعه وتطويره بنفسه، ويستهدف «مشروعي» الفئات الاجتماعية الأكثر حاجة وأصحاب المشاريع الرائدة والمبتكرة، وأصحاب الدخول المنخفضة والمتضررين والمهجرين العائدين إلى منازلهم.

مركز وطني للمعلومات ومشروع قانون خاص بتسوية القروض المتعثرة لدى المصارف العامة

الحلقي يوجّه في محاربة الفساد: التدقيق في مظاهره وملفاته وتفعيل دور الإعلام الاستقصائي

| الوطن

طالب رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي من جميع الوزراء ضرورة التدقيق في كافة مظاهر وملفات الفساد وتفعيل دور الرقابة الداخلية وتفعيل دور الإعلام الاستقصائي في هذا المجال إضافة إلى بحث العديد من القضايا والملفات الخدمية والاقتصادية والتنموية والهموم المعيشية.

جاء ذلك خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء يوم أمس، والتي ناقشت العديد من القضايا الخدمية ولاقتصادية والمعيشية. كما تم التباحث في المذكرة التفصيلية المقدمة من وزارة العدل فيما يخص آلية تنفيذ الأهداف والمهمات المنوطة بالوزارة والجهات المرتبطة بها متضمنة البرامج والمشاريع المادية والتشريعات وأولويات العمل ومؤشرات قياس النتائج وما تم إنجازه والصعوبات والحلول المقترحة لها وذلك تنفيذاً لما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٣ بشأن تنفيذ ما ورد في البيان الوزاري من رؤى وأهداف وتحويلها إلى برامج عمل وخطط مؤكداً أهمية أتمتة القضاء وإصلاحه بكافة مكوناته لتعزيز ثقة المواطن بالقضاء وتسهيل إجراءات التقاضي أمامه ومنع حالات الفساد والتزوير ومنع إطالة مدة التقاضي.

وأضاف: إن الحكومة تسعى إلى وضع الآليات والرؤى والبرامج لترجمة البيان الوزاري على أرض الواقع من أجل تعزيز مقومات صمود الدولة والشعب السوري ومواجهة كافة التحديات التي تواجهها يومياً وإعادة تنشيط الحركة الاقتصادية والصناعية والزراعية والتنموية على مستوى الوطن والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للأخوة المواطنين والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر باعتبارها قاعدة حقيقية لانطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووجه الحلقي مؤسسات التدخل الإيجابي للإسراع بإيجاد آليات مناسبة لتسويق محصول الحمضيات بالساحل السوري محلياً وخارجياً بالتوازي مع إقامة معامل للعصائر وتوطين صناعات زراعية تتواءم مع طبيعة كل منطقة.

وطلب من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتنسيق مع وزراء الصناعة والزراعة والاقتصاد والتجارة الخارجية واتحاد المصدرين واتحاد الفلاحين وغرف الزراعة لعقد اجتماع وتقديم مذكرة تعرض على مجلس الوزراء الاجتماع القادم من أجل اتخاذ قرارات وتوصيات وإجراءات تساهم في دعم المزارعين والمنتجين.

ووجه الحلقي محافظ دمشق باتخاذ الإجراءات التي من شأنها منع التعدي على الحدائق العامة وخاصة حديقة تشرين وابن رشد وإزالة كل أشكال التشوهات والأكشاك الموجودة وتنظيم العمل فيها وجعل هذه الحدائق متنفساً طبيعياً أمام المواطنين.

كما أشار الحلقي إلى عدة ملفات اقتصادية وخدمية إضافة إلى العديد من شكاوى المواطنين لافتاً إلى الجهود المبذولة لتخفيف آثار الحصار الذي تفرضه العصابات الإرهابية المسلحة على أبناء دير الزور وما نجم عنه من ارتفاع فاحش في الأسعار ونقص في المواد الغذائية والتموينية، مؤكداً أن جيشنا الباسل وقوى الأمن الداخلي سوف ينهون هذا الحصار عن دير الزور طالباً من الوزراء عدم وضع أي من العاملين في دير الزور تحت تصرف الوزير من دون موافقة محافظ دير الزور من أجل استمرارية العمل في الأجهزة الحكومية للحد من نقص الموارد البشرية إضافة إلى تقديم كامل الدعم الإغاثي لأبناء دير الزور.

وفي إطار استثمار العمالة الفائضة والعاطلة عن العمل بالشكل الأمثل كلف الحلقي وزراء العمل والتنمية الإدارية والوزير المختص لتقديم رؤية وحلول تهدف إلى استثمار الطاقات البشرية بهدف تدويرها وحسن استخدامها وخاصة في وزارات الصناعة والنقل والأشغال العامة وغيرها. وأكد الحلقي أهمية دور مركز المعلومات الوطني والذي يهدف إلى تدعيم منظومة المعلومات الداعمة لصنع القرار من خلال إنشاء قاعدة بيانات ترصد الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتي تساهم في صنع القرارات الإستراتيجية والتنموية وطلب من الوزارات كافة التعاون مع هذا المركز وعقد اجتماع في مجلس الوزراء خلال يومين بمشاركة ممثلي الوزارات كافة لانطلاق عمل هذا المركز نظراً لأهميته الوطنية.

وبالنسبة لفرز المهندسين طلب الحلقي من الوزارات كافة بموافاة مجلس الوزراء باحتياجاتهم الأساسية والحقيقة من المهندسين بالسرعة القصوى.

وكان الحلقي قد أشار في بداية الاجتماع إلى الزيارة التاريخية الناجحة للسيد الرئيس بشار الأسد إلى جمهورية روسيا الاتحادية ولقائه الرئيس بوتين والتي تأتي تتويجاً للعلاقات الراسخة بين البلدين على جميع الصعد وأهمية ما تم التركيز عليه خلال المحادثات والمتمثلة بمحاربة الإرهاب ولا حلول سياسية قبل دحر الإرهاب وأن مستقبل سورية يخط ويرسم بيد أبناء الشعب السوري.

وهنأ الدكتور الحلقي وزارة الإعلام والأسرة الإعلامية السورية على الجوائز التي حققها الإعلام السوري على المستوى الإقليمي والدولي في عام ٢٠١٥ ممثلاً بوكالة سانا وقناة الإخبارية السورية والمؤسسة العامة للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني.

كما بحث المجلس مشروع القانون الخاص بتسوية القروض المتعثرة لدى المصارف العامة الذي ورد من مصرف سورية المركزي مرفقاً بتعليماته التنفيذية وجدول مقارنة بين النص النافذ والنص المقترح وأوصت اللجنة الاقتصادية بالموافقة عليه، وقد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره.

كما وافق المجلس على كتاب وزارة النقل المتضمن طلبها الموافقة على زيادة التعويضات الممنوحة لعناصر الركب الطائر المنصوص عليها بالمرسوم التشريعي رقم ١٤ لعام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٥٪.

هذا وتذكر رئاسة مجلس الوزراء ببلاغها الصادر المتضمن تحديد بدء العمل بالتوقيت الشتوي بدءاً من صباح يوم الجمعة الأخيرة من شهر تشرين الأول من كل عام بحيث يتم تأخير الساعة ٦٠ دقيقة.

مليارا ليرة تسويات المتعثرين في «العقاري» خلال تسعة أشهر

| محمد راكان مصطفى

كشف مسؤول في المصرف العقاري لـ«الوطن» عن تجاوز قيمة تسويات الديون المتعثرة لمليارَي ليرة سورية منذ بداية العام الجاري ٢٠١٥ وحتى نهاية شهر أيلول، منها ١٣٨ مليون ليرة في الربع الثالث وحده.

وبلغ عدد المقترضين المتعثرين والملاحقين قضائياً لمصلحة المصرف ٦٤٢٦ مقترضاً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري. ووصل عدد الممنوعين من السفر خلال الربع الثالث ٢٨٩ مقترضاً متعثراً.

موضحاً أن المصرف اتخذ قرارات منع السفر بحق المقترضين المتعثرين قبل الأزمة آخذاً بحسبانه المقترضين الذين تعثروا أثناء الأزمة وبسبب الظروف التي يمر بها القطر.

وكشف المسؤول المصرفي عن وجود ثلاث ضمانات آلت ملكيتها للمصرف العقاري خلال الربع الثالث من العام الحالي، وذلك ضمن الإجراءات التي يقوم بها المصرف لتحصيل حقوقه من القروض المتعثرة، موضحاً أن أجمالي قيمة الضمانات التي آلت ملكيتها للمصرف من الضمانات المذكورة بلغت ٦٩,٥ مليون ليرة سورية.

وفي سياق متصل بين المسؤول المصرفي أن المبلغ الإجمالي المسحوب عبر الصرافات التابعة للمصرف منذ بداية العام الحالي ولغاية ٢٠١٥/٩/٣٠ بلغ ما يزيد على ٢٩ مليار ليرة سورية، على حين بلغت قيمته خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٥ بوساطة البطاقات المحلية ما يزيد على ١٤,٤ مليار ليرة سورية وبلغ عدد العمليات المنفذة خلال هذه المدة أكثر من مليون عملية، وبلغ حجم العمليات ضمن الصرافات الآلية العائدة للمصرف بوساطة بطاقات المصارف الأخرى أكثر من ١٥٥ ألف عملية بقيمة تتجاوز ١,٢ مليار ليرة سورية.

وبلغت ودائع المصرف حتى نهاية الربع الثالث من العام بالليرات السورية ما يزيد على ٢١٥ مليار ليرة سورية على حين أن ودائعه بالقطع الأجنبي ومن مختلف العملات بلغت أكثر من ١٠ مليارات ليرة بالليرات السورية، وبلغ مجموع ودائع التوفير لديه ٢٦ مليار ليرة سورية، أما الودائع تحت الطلب فقد بلغت نحو ٦٩ مليار ليرة سورية، ووصل إجمالي الودائع لأجل نحو ١١٠ مليارات ليرة سورية.

وفي سياق مصرفي آخر، اتفق أكثر من مسؤول مصرفي على تجاهل مصرف سورية المركزي العديد من اقتراحات المصارف العامة المقدمة في إطار صياغة مسودة مشروع القانون الخاص بتسوية القروض المتعثرة لدى المصارف العامة، والذي تقدم به المركزي إلى الحكومة، ووافقت عليه يوم أمس وقررت اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

مدير عام «هيئة المنافسة» لـ«الوطن»:

احتكار في عقود شركات نقل خاصة وجهات حكومية تجاهلت مراسلاتنا في الموضوع

| علي محمود سليمان

بيّن مدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار أنور علي أن الهيئة تعمل على جمع البيانات المتعلقة بملف عقود شركات النقل الداخلي الخاصة، للتأكد من تنفيذ العقود وفق الشروط المتفق عليها، والتحري في حال وجود مخالفات تمس قانون المنافسة ليصار إلى تطبيق قانون المنافسة بحق المخالفين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح علي أن الهيئة قامت بالتواصل مع عدد من المؤسسات الرسمية المعنية بعقود شركات النقل الداخلي الخاصة وفق كتب رسمية طالبت من خلالها بتزويد هيئة المنافسة بالعروض التي قدمت من الشركات وتفاصيل العقود التي أبرمت معها والوثائق المرتبطة بهذه العقود، إضافة إلى مدة كل عقد والموازنة المخصصة له، مشيراً إلى أن بعض هذه الجهات والمؤسسات الحكومية لم تقم بالرد على مراسلات هيئة المنافسة ومنع الاحتكار حتى تاريخه رغم قيام الهيئة بإرسال عدة كتب لذات الجهة وإرسال فنيين معنيين بالملف من قبلها لطلب هذه العقود والوثائق.

ولفت علي إلى أنه يجهل سبب تأخر هذه الجهات بالرد وتجاهلها للكتب المرسلة من الهيئة، موضحاً بأن هيئة المنافسة ومنع الاحتكار لا تقوم بفتح أي ملف ضمن أي مجال اقتصادي أو خدمي كان لأسباب شخصية، وإنما نتيجة لشكاوى تصل إليها أو من خلال متابعتها الدائمة والتقصي بفرقها الجوالة، لافتاً إلى أن السبب في فتح ملف شركات النقل الداخلي الخاصة يعود لوصول عدد كبير من الشكاوى حول الخدمات المقدمة من النقل الداخلي الخاص وحالات التلاعب بالأسعار ووجود شكاوى تتعلق بحالات احتكار محتملة، حيث بدأت الشكاوى منذ تلزيم القطاع إلى شركات النقل الداخلي الخاصة، ومن خلال التواصل مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، تبين وجود عدد كبير من الضبوط التي تنظم بحق وسائل النقل الجماعي الخاصة لعدم تقيدها بتطبيق الاتفاقيات حول الأسعار المحددة للنقل الداخلي، وهو ما يعتبر مؤشراً لخلل في المنافسة وينعكس على العقود الموقعة.

موضحاً أن عمليات التدقيق بدأت بشكل مستتر في البداية حول بعض المخالفات التي تشوب العقود ما بين وزارة النقل وشركة النقل الداخلي والشركات الخاصة إضافة إلى تقصي الشكاوى في باقي مؤسسات الدولة، لافتاً إلى أن الهيئة باشرت بفتح ملفات شركات النقل الداخلي وتتابع كل حالة على حدة حسب الشركة بعد ملاحظة وجود حالة من الحصرية في الاتفاقيات ما بين شركة النقل الداخلي وشركات النقل الداخلي الخاص، حيث يتم حصر شركة معينة بخط نقل معين، ما يعني عدم وجود منافس لها على هذا الخط وهو ما يؤثر على المنافسة.

وأكد مدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار بأنه عند الكشف عن أي مخالفة لقانون المنافسة سيتم تطبيق القانون وفرض غرامات قاسية بحق المخالفين عن طريق مجلس المنافسة، مبيناً بأن مجلس المنافسة يتكون من قضاة وخبراء اقتصاديين وحقوقيين يتمتعون برؤية اقتصادية شاملة للاقتصاد الوطني، وهو جهاز مكلف بتطبيق مبادئ وأحكام قانون المنافسة ويشرف على تنفيذ سياسة المنافسة ويسعى جاهداً لضمان وتكريس الشفافية والنزاهة في العلاقات التجارية والسيطرة على الممارسات غير المشروعة في سبيل إيجاد بيئة تنافسية ملائمة في السوق من خلال تنظيم العلاقات الاقتصادية ومراقبة التصرفات التي من شأنها الحد من حرية المنافسة وذلك بإصدار القرارات النزيهة والشفافة والعادلة ضد كل من يخالف أحكام القانون، وهو يتألف من ١٣ عضواً يتم تعيينهم لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

فضلية: مهام وزارة الاقتصاد أكبر وأعمق مما تقوم به

| الوطن

قال الاقتصادي الأكاديمي والأستاذ الجامعي عابد فضلية إن أياً من الوزارات ذات الطابع الاقتصادي والخدمي لا تقوم بالمهام المنوطة بها أبداً.

وأضاف في تصريح لـ«الوطن»: لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الوزارات لا تقوم بكل واجباتها أو ما أوكل إليها من مهام في هذا الوقت بما في ذلك وزارة الاقتصاد إذ إن الوزارة وبدلاً من أن تنشغل وتركز على الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى عمليات الاستيراد والتصدير الحقيقية وتنشيط التجارة الخارجية نراها منشغلة بترتيب أولويات الاستيراد وتبسيط عمليات التصدير والتركيز على الضروري.

ولفت فضلية إلى أن مهام وزارة الاقتصاد هي أكبر وأعمق مما تقوم به، عبر التركيز على المتغيرات اليومية والساعية والآنية.

وعلى صعيد أولويات وزارة الاقتصاد في توفير السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج أكد فضلية عدم اقتناع الكثير من الاقتصاديين وحتى المواطنين بهذه السياسة، ولا بوجود دراسة حقيقية للأولويات في المرحلة الراهنة. مستشهداً بالانتشار الكبير للسلع الكمالية والمخالفة لقوائم ترشيد الاستيراد، مشيراً بذلك إلى عدة احتمالات بهذا الخصوص الأول هو التهريب وهنا يدخل دور المديرية العامة للجمارك وهي مشكلة في نهاية المطاف والاحتمال الثاني يتمثل بوجود موافقات على استيراد مواد خارج نطاق الأولويات وهنا يقع اللوم على الجهات الموافقة على استيرادها، مرجحاً وجود حالات تسيب في موافقات الاستيراد أو تساهل في إدخال مثل هذه البضائع.

وأضاف قائلاً: «هذا الانتشار الواسع للسلع الكمالية المختلفة منذ بداية الأزمة ومن دون انقطاع وبشكل منظم أو عبر موافقات نحن نجهلها وتوافرها في الأسواق المحلية فهذا أمر ليس عفوياً».

وبين كذلك أن وزارة الاقتصاد انشغلت بالتركيز في بعض المراكز على محاولة سد الثغرات في مسيرة نمو الاقتصاد الوطني وأكثر من العمل على مهام تنمية المؤشرات للاقتصاد الوطني وما زالت تجاري التحديات اليومية والساعية قائلاً: «هناك أسواق يمكن أن تكون مفتوحة أمام سورية إلا أن الأسواق الوسيطة مغلقة والوزارة بذلك تعمل على مبدأ تمشية الحال فقط».

وكان أكثر من مدير على مستوى وزارة الاقتصاد أكدوا تقلص دور وزارة الاقتصاد في الكثير من المواقع والقضايا التي يجب أن تكون موجودة فيها ولها الدور الأساسي فيها.

يشار إلى أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يجب أن تتولى مهام واختصاصات عديدة وحيوية في مجال الاقتصاد الوطني أبرزها رسم السياسة الاقتصادية والتجارية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع التدابير المناسبة لرفع معدل النمو الاقتصادي وتنسيقها مع السياسات النقدية والمالية بما يحقق التوازن الاقتصاد الكلي تماشياً مع اقتصاد السوق الاجتماعي، بالإضافة إلى المشاركة في اقتراح التشريعات ذات الصلة بالتجارة الخارجية واتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع الجهات الأخرى ووضع الإستراتيجيات والخطط والبرامج لتنمية وترويج الصادرات وتحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

UNITED EXCHANGE

دعوة الى اجتماع الهيئة العامة غير العادية للشركة المتحدة للصرافة المساهمة المغفلة العامة

يتشرف مجلس إدارة الشركة المتحدة للصرافة المساهمة المغفلة العامة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والذي سيعقد في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس الواقع في 2015/11/12 في مقر الشركة الرئيسي والكائن في (دمشق – بحصة – جانب محافظة دمشق من الجنوب – بناء التأمينات الاجتماعية رقم 2/617 سوق العقاري).

ويكون اجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونياً بحضور مساهمين يمثلون أكثر من 75 % على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني تنعقد الجلسة الثانية للهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة الثانية ظهراً من يوم الخميس الواقع في 2015/11/12 في مقر الشركة الرئيسي وتعتبر الجلسة قانونية بحضور مساهمين يمثلون 40 % على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها .

وذلك لمناقشة جدول أعمالها المتضمن ما يلي :

أولاً :
أ – الاستماع الى تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية 2014 والمصادقة عليها.
ب – الاستماع الى تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنقضية في 2014/12/31 واعتماده.
ج – مناقشة الحسابات والميزانية الختامية للسنة المالية المنقضية في 2014/12/31 والمصادق عليها.
د- ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنقضية في 2014/12/31 .
هـ - انتخاب مدقق حسابات لعام 2015، وتحديد بدل اتعابه.

ثانياً :
مناقشة مقترح مجلس الادارة لتوزيع ارباح عام 2014 .

ثالثاً :
تعديل وتوفيق النظام الأساسي للشركة وفق أحكام قانون الشركات الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 واعتماد النظام الأساسي المعدل المرفق .
1- تعديل عبارة قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 في النظام الأساسي للشركة أينما ورد فيه ويستبدل بعبارة قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 .
2- تعديل عبارة مفتش الحسابات أو تفتيش الحسابات ويتم استبدالها بعبارة "مدقق الحسابات أو تدقيق الحسابات"
3- تعديل عبارة "وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية أو وزير الاقتصاد والتجارة" واستبدالها بعبارة "وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك" .
4- تعديل المادة /5/ من النظام الأساسي بحيث تصبح :
مدة الشركة 15 عاما قابلة للتمديد بقرار يصدر عن الهيئة العامة غير العادية .
5- تعديل المادة /14/ بحيث تصبح :
يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الجنسية العربية السورية .
6- إضافة بند رقم /7/ الى المادة /15/ فيما يتعلق بشروط عضوية مجلس الادارة :
-ألا يكون عضوا في مجلس الإدارة أو مدير في أي مصرف من المصارف العاملة في القطر وفق الأنظمة المعتمدة .
7- تعديل الفقرة -ب- و /4/ من المادة /33/ بحيث تصبح المدة 15 يوما .
8- إضافة مادة إلى النظام الأساسي والتي تتعلق بتوجيه الدعوات لحضور اجتماع الهيئة العامة الى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية .
9- تعديل البند 1 من المادة /34/ لتصبح :
لكل مساهم أن ينيب مساهما آخر للحضور نيابة عنه أو ينيب أي شخص آخر .
10-إضافة المادة /37/ للنظام الأساسي والتي تنص على أن القرارات التي تصدرها الهيئة العامة في أي اجتماع تعقده وبنصاب قانوني يكون ملزما للشركة ولجميع المساهمين .

رابعا :
الموافقة على أي تعديلات أخرى يتم طلبها في الجهات الرقابية بهدف توفيق أوضاع النظام الأساسي للشركة وفق قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 القوانين والأنظمة النافذة .

التسجيل لعقد الاجتماع :
على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع و المشاركة في الهيئة العامة غير العادية أن يقوم بالتسجيل لدى مقر الشركة الرئيسي قبل ساعة من اجتماع الهيئة العامة غير العادية للحصول على بطاقة لحضور الاجتماع تتضمن اسماؤهم والأسهم التي يملكونها أو يمثلونها مصطحبين معهم ما يثبت مساهمتهم بالإضافة الى الهوية الشخصية أو ما يثبت شخصيتهم وتبقى البطاقات المعطاة لدخول الاجتماع الأول الذي لم يكتمل النصاب المطلوب فيه معتبرة في الاجتماع الثاني .

التوكيل :
يجوز التوكيل لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية وفق الشروط التالية :
1 – أن يكون الوكيل مساهماً في الشركة .
2 – لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يملكها الوكيل عن 10 % من رأسمال الشركة .
3 – تسجيل كتاب الوكالة لدى المكلف من الشركة لاعتماده قبل بدء الاجتماع .
" علما " أنه يمكن الاطلاع على البيانات المالية للشركة وتقرير مدققي الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية .
(WWW. SCFMS .SY)